

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٨٧ لسنة ١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب
إضافة والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل
لقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات
تمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٧٦ و ٦٣٢ لسنة ١٩٧٦
إعارة بعض العاملين برئاسة الجمهورية للهيئة العربية للتصنيع ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعين كل من الموضح اسميهما بعد بالفتنة العالية (١٤٠٠/١٨٠٠ جنيه سنويا)
برئاسة الجمهورية مع منحهما بدل التمثيل المقرر لشاغلي وظائف وكيل
وزارة وهما :

(١) السيد / عبد الصبور على سعده .

(٢) السيد / محمد نور الدين سعيد .

(المادة الثانية)

يعين كل من الموضحة أسمائهم بعد بفتنة مدير عام (١٢٠٠/١٨٠٠ جنيه
سنويا) برئاسة الجمهورية مع منحهما بدل التمثيل المقرر وهما :

(١) السيد / سمير أحمد رفعت عبد العظيم .

(٢) السيد / محمد عثمان محمد عوف (مع استمرار إعارته للهيئة العربية
للتصنيع وتحمل بمرتباته وبدلاته) .

(٣) السيد / حسنى السيد على خليل .

(٤) السيد / مازن نديم محمد نديم .

(٥) السيد / زكريا حسين محمد عزمى .

(٦) السيد / عادل عبد الحميد محمود البحراوى

(المادة الثالثة)

على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٩٦ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩٢ لسنة ١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المعهد
القومى للتنمية الإدارية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعيين السيد الدكتور عبد العزيز الشربيني مديرا للمعهد القومى للتنمية
الإدارية بدرجة نائب وزير ، مع منحه المرتب ببدل التمثيل المقرر لنواب
الوزراء وذلك بصفة شخصية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٣٩٦ (٢١ سبتمبر سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٧٦

بإنشاء مجلس أعلى للقوى العاملة والتدريب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تشكيل
واختصاصات المجلس الأعلى للتدريب والقرارات المتعلقة له ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

ينشأ مجلس أعلى للقوى العاملة والتدريب ، برئاسة رئيس مجلس الوزراء
وعضوية كل من :

(١) رئيس اللجنة الوزارية للتنمية الاجتماعية والخدمات .

(٢) نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية والإنتاج الحربى

(٣) رئيس اللجنة الوزارية للإنتاج ووزير الكهرباء والطاقة .

(٤) وزير القوى العاملة والتدريب المهنى .

(المادة السادسة)

تختص اللجنة المشتركة بالإسهام في تخطيط وتنفيذ مشروعات القوى العاملة والتدريب المهني ، وأعداد الدراسات والمشروعات قبل عرضها على المجلس الأعلى للقوى العاملة والتدريب ، وتنفيذ ومتابعة ما يقره المجلس الأعلى من سياسات وخطط وما يتخذ من قرارات

واللجنة في سبيل ممارسة اختصاصها القيام بما يلي :

(١) حصر وتحليل بيانات القوى العاملة الحالية والمتوقعة وتقدير الطلب عليها .

(٢) حصر امكانيات المنشآت التعليمية والتدريبية أو التدريب داخل العمل وتحديد أهدافها .

(٣) التخطيط لإمداد مشروعات التعليم والتدريب بكافة ما يتقصها من عناصر وتجهيزات بما في ذلك وضع الخطة العامة لإعداد المدربين لنوعيات التدريب المختلفة وتوقيتات أعدادهم .

(٤) تطوير طرق وأساليب إعداد النشئ والراشدين والكبار وتوجيههم في مراحل التعليم والتدريب المختلفة ومناجاة تنفيذها واستحداث وسائل وطرق جديدة للتعليم والتدريب .

(٥) دراسة المشروعات المختلفة لإنتاج السلع أو تادية الخدمات التي تخدم غالبية السكان وتصنف بالطابع المكثف للعمالة وتطبيق التكنولوجيا المناسبة مع مختلف الأنشطة والوزارات لامتصاص صور البطالة الظاهرة والمقنعة وتوفير ما تحتاجه من خدمات تدريبية

(٦) القيام بالبحوث اللازمة في مجالات تخطيط القوى العاملة والتدريب على مستوى المنشأة والقرية وحتى المستوى القومي بما يحقق تعبئة الثروة البشرية وتميها وترشيدها .

(٧) تقييم احصائيات الموارد البشرية والقوى العاملة والاستخدام والبطالة والعمالة بالخارج والهجرة واقتراحات تطويرها

(المادة السابعة)

لجنة المشتركة أن تستعين في ممارسة أعمالها بمن ترى الاستفادة من خبرته .

(المادة الثامنة)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بامه الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٢٩٦ (٢٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

(٥) وزير الإسكان والتعمير .

(٦) وزير التعليم .

(٧) وزير الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والسياسية .

(٨) وزير الزراعة والري .

(٩) وزير للصناعة والثروة المعدنية .

(١٠) وزير المالية .

(١١) وزير التخطيط .

(١٢) رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

(١٣) رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

(المادة الثانية)

يختص المجلس بوضع السياسة القومية للقوى العاملة والتدريب بما يحقق استخدام الارشاد للوارد البشرية وتميها ، كما يتولى رسم السياسات تيار الخطط والمشروعات التي تكفل ما يلي :

(١) تحديد حجم الأعباء التعليمية والتدريبية وتسيق اداها بما يضمن لور المستمر لميكمل قوة العمل للوفاء بالاحتياجات النوعية من المهن مهارات اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدى القريب بيد ، وتلبية احتياجات الدول العربية والصديقة ، والقضاء على صور البطالة الظاهرة والمقنعة .

(٢) تطوير سياسة الأجور والحوافز بما يساعد على توجيه قوة العمل للبحالات المنتجة والمجزية وبما يضمن سيق معدلات تقدم الكفاية الحاجية لمعدلات تغير الأجور .

(المادة الثالثة)

يجمع المجلس مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة إلى ، وللجلس أن يدعو لحضر ور جلساته من يرى الاستعانة بخبرته بمائل المعروضة عليه .

(المادة الرابعة)

ضع المجلس تقريراً سنوياً عن القوى العاملة والتدريب موضحاً على من منجزات المجلس وملاحظاته ومقترحاته بشأنها .

(المادة الخامسة)

تتألف لجنة مشتركة لتخطيط القوى العاملة والتدريب برئاسة وزير القوى والتدريب المهني ، وعضوية وكلاء الوزارات الآتية :

(١) وزارة الإسكان والتعمير .

(٢) وزارة التعليم .

(٣) أمانة الحكم المحلي .

(٤) وزارة الزراعة والري .

(٥) وزارة الصناعة والثروة المعدنية .

(٦) وزارة التخطيط .

(٧) وكيل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .